إقتصاد

لبنان والاقتصاد أمام امتحان ثقة العالم وزني: الحل بالقرار 1701 وصندوق النقد

مع بداية العهد الجديد، اتجهت الانظار الى مستقبل لبنان الاقتصادي في ظل تحديات غير مسبوقة. فبعد سنوات من الانهيار المالي والانكماش الاقتصادي، يجد العهد نفسه امام اختبار مصيري: هل يستطيع اعادة لبنان الى خارطة الاقتصاد الاقليمي والدولي، ام سيبقى رهينة الازمات المتراكمة؟

العلاقات الخارجية ستكون مفتاح الحل، لكنها لم تعد قائمة على الوعود والمجاملات، بل على التزامات واضحة بالاصلاح والشفافية. فالمجتمع الدولي، من البنك وصندوق النقد الدوليين الى الدول المانحة، ينتظر خطوات جريئة تعيد بناء الثقة المفقودة. الدول العربية، التي لطالما كانت داعما اساسيا للبنان، تراقب عن كثب ما إذا كان العهد الجديد سيقدم رؤية اقتصادية قابلة للحياة، قبل اعادة فتح قنوات الدعم والاستثمار.

اما اللبنانيون، الذين انهكتهم الازمات وفقدوا الامل بالوعود السابقة، فلا ينتظرون الا حلولا ملموسة تعيد اليهم القدرة الشرائية، والاستقرار المالي، وفرص العمل. فهل ينجح العهد الجديد في كسر الحلقة المفرغة، واعادة لبنان الى مساره الطبيعي كمركز اقتصادي منفتح على العالم؟ الايام المقبلة وحدها كفيلة بالإجابة، لكن الواضح ان لا مجال بعد اليوم للجمود او التسويات الموقتة.

"الامن العام" التقت وزير المال الاسبق الدكتور غازي وزني.

■ ما هو موقف المجتمع الدولي حاليا من دعم لبنان، وكيف يمكن اعادة بناء الثقة معه بعد سنوات من الازمات السياسية والاقتصادية؟

□ يحتم واقع الامور علينا عدم تكرار تجربة الماضي، لأننا دخلنا اليوم في عهد جديد عنوانه الاصلاح. لقد ادى انتخاب العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية وتعيين الدكتور نواف سلام رئيسا لمجلس الوزراء الى انتظام عمل المؤسسات الدستورية واستعادة لبنان ثقة الداخل والخارج، وتأمين الاستقرار الامني والاجتماعي والسياسي، وانتشار المناخ الايجابي والارتياح والطمأنينة لدى المواطنين، والاجواء المشجعة لدى المستثمرين ورجال الاعمال، مما ادى الى تحسن ملموس لأسعار سندات اليوروبوند بنسبة 20%، كما ارتفعت احتياطات مصرف لبنان 300 مليون دولار، وعادت العلاقات الجيدة والايجابية مع الخارج لاسيما مع الدول العربية، وحصول لبنان على وعود لدعم مالي دولي لاعادة الاعمار. علما ان خطاب القسم تضمن بنودا اصلاحية كثيرة على الصعد القضائية والادارية والمالية. انتظام المؤسسات الدستورية خطوة ايجابية تلزم لبنان مواجهة تحديات متعددة ومتشابكة تبدأ سياسيا وامنيا بتطبيق القرار الاممي رقم 1701 والانسحاب الاسرائيلي من الاراضي اللبنانية، وتنتقل اجتماعيا الى مواجهة التحدي الاكبر والمهم جدا، وهو اعادة الاعمار. اضافة الى الاصلاح المالي للمصارف ومصرف لبنان، واستعادة المودعين لأموالهم، ومكافحة الفساد، واصلاح القضاء. هذه هي التحديات الفعلية التي تواجهها الحكومة والتي لا يمكنها القيام بها بمفردها. من هنا، جاءت الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الى المملكة العربية السعودية، لمعرفته بأهمية الدول العربية في مساعدة لبنان على مواجهة هذه التحديات، على اعتبار ان المملكة هي باب العبور السياسي والمالي الى دعم خطوات الحل. تنتظر لبنان ورش عدة، ابرزها الورشة الامنية للضغط على اسرائيل وقف اطلاق النار، والانسحاب من المراكز التي لا تزال تحتلها في الجنوب. اما في موضوع اعادة الاعمار، فان هذا الامر يعتبر من اولويات العهد، لما له من تبعات امنية واجتماعية ومالية ومفاعيل كثيرة. بحسب تقرير البنك الدولي، بلغت مجمل الخسائر المباشرة وغير المباشرة 14 مليار دولار. كما بلغ حجم الاضرار المباشرة التي لحقت بالبنى التحتية والابنية السكنية نتيجة الحرب 6.8 مليارات دولار، فيما بلغت الخسائر على الاقتصاد 7.2 مليارات دولار. ازمة قطاع الاسكان هي ازمة فعلية اساسية، وتبين دراسة مقارنة لتداعيات العدوان الاسرائيلي على لبنان في عامي 2006 و2024، المعطيات التالية:

• في العام 2006 دام العدوان الاسرائيلي 33 يوما، وبلغ عدد الشهداء 1184 شخصا والجرحى 4409، وفاق عدد النازحين 900 الف شخص، وكان عمل المؤسسات الدستورية منتظما، وامكانات الدولة المالية ومصرف لبنان مقبولة وإيجابية، والسيولة لدى المصارف والمودعين متوافرة، وعلاقات لبنان مع الدول العربية جيدة.

• في العام 2024 دام العدوان 66 يوما، وبلغ عدد الشهداء 4047 شخصا والجرحى 16638 وتجاوز عدد النازحين 1.3 مليون شخص، وكان عمل المؤسسات الدستورية غير منتظم، وامكانات الدولة غير متوافرة، ووضع مصرف لبنان والمصارف متعثر بعد ضياع اموال المودعين، والعلاقات مع الدول العربية متوترة، والوضع الاجتماعي هش.

ان اعادة الاعمار تحتاج الى سنوات، والمؤتمر الدولي الذي سيعقد في شأنها مرتبط بشروط امنية واقتصادية. المهم هو تنفيذ القرار 1701، والشرط الاقتصادي والمالي الذي يردده المجتمع الدولي هو قيام لبنان باصلاحات اقتصادية ومالية، تبدأ بتوقيع اتفاقية مع الصندوق النقد الدولي الذي يعتبر المدخل الرئيسي للاصلاحات الفعلية. الشرطان الامني والاقتصادي هما المدخل لبدء عملية الاصلاح. الرئيس سلام طلب من وزير المال ضرورة التحدث بلغة واحدة وارقام واحدة خلال المفاوضات مع صندوق النقد، لأن ما حصل عام 2022 واوقف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، كان عدم وجود لغة واحدة للمفاوضات. الحكومة تحدثت بلغة ارقام تختلف عن لغة ارقام مصرف لبنان، ومن يقف معه كلجنة ◄

وزير المال الاسبق الدكتور غازي وزني.

لبنان امام تحديات متعددة ومتشابكة

مقال

البلديات في لبنان: فساد وسوء إدارة وغياب الرؤية التنموية

في وطن اعتاد مواطنوه على الخيبات، تقف البلديات في لبنان كمرآة عاكسة للازمات المتلاحقة، تتخبط بين سوء الادارة، الفساد المستشري، وغياب الرؤية التنموية، حتى باتت اشبه بمؤسسات مترهلة لا تجيد سوى انتاج الازمات بدلا من حلها. فالمجالس البلدية التي يفترض ان تكون رافعة للنهوض المحلي، غدت عبئا اضافيا على كاهل المواطنين، اذ تهدر الميزانيات في صفقات مشبوهة، وتدار شؤونها وفق منطق المحسوبيات لا الكفايات، فيما يبقى الانماء الحقيقي حلما بعيد المنال.

البلديات متخمة بالموظفين الذين جاؤوا عبر الابواب الخلفية للولاءات السياسية والطائفية، لا على اساس الجدارة او الخبرة، فيتكدس الفشل الاداري ويستنزف المال العام في رواتب لموظفين لا يؤدون وظائفهم، بينما ترحّل المشاريع الانمائية من عام الى آخر، إما لغياب التخطيط او لانتظار مصلحة انتخابية تحركها. الطرقات تهترئ، المياه تنقطع، الكهرباء غائبة، فيما تتكدس النفايات عند ابواب المنازل، لا لغياب الحلول، بل لأن الفساد ابتلعها كما ابتلع كل محاولات الاصلاح.

في ظل هذا الواقع المظلم، يتصدر الهدر المالي المشهد، اذ يتم إنفاق الملايين على مشاريع لا ترى النور، او تنفذ بمعايير دنيا، وكأن الهدف ليس الانماء بل تبرير الانفاق فقط. فحين يتم شق الطرق او تزفيتها، يجري ذلك بطريقة تجبر المواطن على معايشة الحفر بعد اسابيع. وحين تبنى الملاعب او الحدائق العامة، لا يتم دفع ثمن الارض ليصبح الخلاف عليها مستحكما، ويترك امر صيانتها للنسيان حتى تغدو مهجورة وموحشة. اما الشفافية، فهي مجرد شعار اجوف، اذ تغيب الميزانيات عن اعين المواطنين، وتدار البلديات كما تدار الاقطاعيات، حيث القرار بيد قلة، والمصلحة العامة آخر ما يؤخذ في الاعتبار.

على الرغم من كل هذه الفوضى، تبقى المساءلة غائبة، وكأن القانون وجد فقط ليطبق على المواطن البسيط من دون ان يطال مَن ينهبون المال العام بوقاحة لا تعرف حدودا. فلا رقابة فعلية تردع المخالفين، ولا ارادة سياسية تصلح الخلل، بل ان التدخلات الحزبية تعقد المشهد اكثر، فتتحول البلديات الى ساحات صراع بين القوى السياسية، بدلا من ان تكون مؤسسات تعمل لصالح المجتمع.

اما التنمية، فتبدو انها في غيبوبة طويلة، حيث تغيب الخطط الاستراتيجية، وتنفذ المشاريع من دون دراسات جدوى حقيقية، لتبقى المدن والبلدات رازحة تحت وطأة الفوضى العمرانية، فيما تغيب ابسط مقومات التخطيط الحديث. فحتى القطاعات الانتاجية، التي كان يفترض ان تكون ضمن اولويات العمل البلدي، تترك لمصيرها. فلا دعم حقيقيا للمزارعين، ولا بيئة استثمارية تشجع على اقامة المشاريع الصغيرة، بل ان كل شيء يدار بعقلية آنية، لا تسعى الا لإطفاء الازمات من دون حلول جذرية.

قد يكون واقع البلديات في لبنان مؤلما، لكنه ليس قدرا محتوما. فكما ان الفساد قد تجذر عبر السنين، يمكن اجتثاثه بإرادة سياسية صادقة، ومواطن يرفض ان يكون شاهد زور على انهيار لا ينتهي. فهل يأتي اليوم الذي نشهد فيه بلديات تعيد الى الناس حقوقهم، وتستعيد دورها الحقيقي في صنع التنمية؟ ام ان المأساة ستظل تتكرر، ويستمر المواطن في دفع الثمن في بلد اعتاد ان يخذله مسؤولوه. الانتخابات المقبلة خير امتحان للتغيير، فلعل في الامر ما يسر الخاطر.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ المال والموازنة وجمعية المصارف. لذلك، اوقف صندوق النقد المفاوضات طالبا الاتفاق على لغة واحدة للمفاوضات.

■ ماذا سيحدث عند تطبيق الشرطين الامني والاقتصادي؟

□ لدى الحكومة تحديات امنية واجتماعية كبيرة جدا. فاذا لم تسهل عودة النازحين الجنوبيين الى بلداتهم وقراهم، سيؤدي ذلك الى عدم استقرار اجتماعي. من هنا، على الحكومة معالجة هذه الاولوية من جهة، ومن جهة اخرى معالجة التحديات الامنية والاجتماعية والسياسية، ثم الانصراف الى معالجة التحديات التقليدية المتعلقة بموضوع صندوق النقد وغيرها. على الحكومة ايضا السعي الى عقد مؤتمر دولي على غرار مؤتمر عام 2006 لإعادة الاعمار، نظرا الى كلفته الكبيرة جدا. الازمة اليوم اكبر، علما ان حلها مشروط بخطوات امنية وسياسية ومالية.

■ ما هو موقف المجتمع الدولي حاليا من دعم لبنان، وهل هناك شروط جديدة للحصول على المساعدة؟

□ الشروط مترابطة بعضها ببعض، وتتعلق حصرا بتنفيذ القرار 1701. تعتبر الدولة اللبنانية ان بنود الاتفاق تم تنفيذها، وجرى وقف لاطلاق النار وتسلم الجيش كل منطقة الجنوب. وقد ذكر البيان الوزاري ان لبنان نفذ القرار وانه يتقيد باتفاقية الهدنة، اضافة الى الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي يعتبر مدخلا للإصلاحات والمساعدات الدولية.

■ كيف يمكن للحكومة ان تتعامل مع شروط صندوق النقد الدولي، وما هي ابرز العقبات التي يمكن ان تواجهها لتوقيع الاتفاق النهائي معه؟

□ طريقة التفاوض اليوم تختلف عما كانت عليه عام 2022. في تلك السنة كان لبنان يدخل لأول مرة تجربة التفاوض مع صندوق النقد، الذي كان متشددا معنا ان من خلال شروطه او من خلال طريقة التفاوض، فيما كانت الدولة في ذلك الوقت منقسمة تجاه الموضوع. للحكومة وجهة نظر حول الاصلاحات، ومصرف لبنان يبدو انه مدعوم من قوى سياسية اخرى لديها وجهة نظر مختلفة، مما ادى في النهاية الى اعلان الصندوق علنا تعليق المفاوضات، مع اعطاء الحكومة الحق في صحة ارقامها ودقتها، وقربها من ارقام صندوق النقد. المفاوضات اليوم تبدلت لأن الصندوق اصبح اكثر ليونة وتفهما للموضوع. كان يرفض عام 2022 الحديث عن اصول الدولة مثلا، او توزيع الخسائر. اليوم باتت لديه قناعة بامكان استعمال اصول الدولة ضمن شروط معينة، واصبح مرنا في شأن توزيع الخسائر. كذلك تغير وضع القطاع المالي، بمعنى انه في عام 2020 كان مجموع الودائع 126 مليار دولار، اما اليوم فبلغ 86 مليار دولار، وهناك 40 مليار دولار جزء منها قروض استردت على سعر 1500 ليرة للدولار، وثمة مبالغ تم تحويلها الى الخارج، واخرى جرى استعمالها داخليا، فيما ابدت الدول الخارجية ليونة لعمليات الاصلاح. اصلاح القطاع العام والتعيينات الادارية خطوات اصلاحية مهمة. من ابرز الخطوات التي يمكن ان تقوم بها الحكومة، خصوصا وان هناك 134 موقعا شاغرا في مراكز الفئة الاولى التي سيعتمد في تعيينها على المؤهلات والكفايات وليس على المحاصصات. علما بأن القوى السياسية تتقبل هذه الفكرة، فقد اصبحت نظرتها للخطوات الاصلاحية اكثر تفهما وقبولا عما كانت عليه عام 2020، وهي تشدد على اتمام هذه الاصلاحات. فهل هذا ناجم عن الضغط الداخلي فقط، ام انه ناتج من الضغطين الداخلي والخارجي معا؟ الحكومة الجديدة لديها النية لاجراء الاصلاحات، لكنها ستواجه تحديات متنوعة. أولها، عمرها الذي سيتم في خلاله استحقاقان هما الانتخابات البلدية ثم النيابية، مما يستدعي التأخير قليلا في عملية الاصلاح. ثانيها، ان جدية الحكومة في عملية الاصلاح ستظهر في تعيينات حاكمية مصرف لبنان والتعيينات الادارية في القطاع العام.

> **نأمل في ان تتعزز العلاقات مع الدول العربية على اسس جديدة**

■ هل هناك مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي حول برامج الدعم الاقتصادية الجديدة خصوصا في مجال اعادة هيكلة الاقتصاد؟

□ نظرة المجتمع الدولي بشكل عام الى عملية الاصلاح واحدة، وفق بروتوكول محدد ومعترف به. غير ان هذه النظرة تختلف احيانا لجهة الارقام وليس لطريقة المعالجة. الخطوات الاصلاحية المطلوبة في كل الحالات هي نفسها. الايجابية في الموضوع هو الاصلاح كعنوان العهد الجديد، ومن اهم الاصلاحات الاساسية اليوم اصلاح القضاء، اذ عندما يتم ذلك تصبح الامور في القضايا الاخرى ثانوية. ما عقد عملية الاصلاح في المصارف، هو اختلاف النظرة القضائية حيال معالجة الملفات المالية المصرفية. والنقطة الثانية الملحة هي اصلاح القطاع المصرفي، لأنه لا نهضة اقتصادية من دون هذا القطاع.

■ اظهر القطاع الخاص اللبناني قدرة هائلة على تحمل اعباء الوضع الاقتصادي وجعله متماسكا على الرغم من الازمات التي مر فيها، فما هي الاسباب؟

□ القطاع الخاص اظهر قدرته المميزة في استمرار عملية الاستثمار في اجواء عدم اليقين. وعلى الرغم من عدم الوضوح في الرؤية الاقتصادية، وعدم توافر السيولة المالية في القطاع المصرفي، وعدم قيام الدولة بواجباتها الاصلاحية، اثبت القطاع الخاص انه العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لذلك لا يمكننا بناء البلد من دونه. المشكلة الوحيدة التي ادت الى خلل في الوضع الاقتصادي كانت في "الاقتصاد النقدي" الذي ولد مخاطر كبيرة جدا تجاه المجتمع الدولي وتجاه مجموعة العمل المالي "فاتف"، وتم وضع لبنان على اللائحة الرمادية تحت تصنيف تبييض الاموال وتمويل الارهاب. لذلك، على الحكومة العمل على حل هذا الموضوع جديا لتقليص حجم الاقتصاد النقدي، واخراج لبنان من اللائحة الرمادية.

ع.ش.

REBUILDING INFRASTRUCTURE SINCE 1984

Introducing HOMAN Engineering, a General Contracting industry leader since 1984. With a consistent presence across Africa and the Middle East, HOMAN symbolises dependability and competence in the construction industry.

HOMAN Engineering's well-stocked inventory and innovative thinking offer confidence in meeting obstacles. With thorough project monitoring and a culture that encourages creativity and initiative, HOMAN consistently delivers exceptional solutions in a wide range of industries, including water supply projects, infrastructure rehabilitation, commercial construction, educational facility development, and various engineering projects.

With a strong commitment to continuous improvement and progress, HOMAN Engineering is well-positioned to traverse the future landscape of construction with seasoned expertise and resilient determination.

HOMAN Engineering has received several notable honors throughout the years, acknowledging its commitment to quality. Awards include recognition for outstanding performance in water supply and wastewater operations in 1997, rehabilitation and upgrade of Northern Coastal Roads Projects in 2003, rehabilitation of Behsas-Kusba Cedars Road in 2008, and a significant subcontractor role in the Greater Beirut Water Supply Project in 2015. These awards highlight HOMAN's reputation for delivering high-quality infrastructure projects and contributing to vital urban development efforts.

Following multiple honors, HOMAN Engineering launched a revolutionary project, Georgio 1, demonstrating its dedication to innovation. This residential tower represents contemporary living at its finest, stressing utility, comfort, and convenience via a variety of features. Georgio 1 sets a new standard for luxury living in an urban environment, with precisely created features that provide an unforgettable residential experience. Georgio 1, where modernism meets refinement in all aspects of life.

These achievements not only underline HOMAN Engineering's continuous commitment to quality but also highlight the company's critical role in encouraging growth and upgrading infrastructure across several countries. The company's continued success is dependent on its thriving and dedicated staff, whose combined knowledge and unwavering pursuit of excellence reflect the fundamental principles that have catapulted HOMAN to industry leadership.

WWW.HOMANGROUP.COM

Dbaye | Seaside Road | Building 946 | 7th floor | Greater Beirut

HOMAN